

جلسة مراقبة تطبيق إطار العمل بشأن الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة
الدورة ٤٧ للجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة (9.2.2021)

كلمة أحمد الصوراني

ممثلًا عن/

آلية المجتمع المدني في لجنة الامن الغذائي العالمي للأمم المتحدة (CSM of UN-CFS)

والشبكة العربية للسيادة على الغذاء (ANFS)

ومنتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية (GUPAP)

الزميلات والزملاء الأعزاء

ان دعوتي اليوم الى هذا المنبر تشكل أملا كبيرا للشعوب التي تعيش في ظل الأزمات الممتدة خاصة الحروب، الصراعات والاحتلال. الشكر الموصول للجنة الأمن الغذائي العالمي ولآلية المجتمع المدني على اعطاءنا هذه الفرصة.

نشهد منذ العقد الماضي زيادةً مضطردة في عدد الأزمات الممتدة التي أدت إلى أعلى مستويات النزوح وانهياراتٍ حادةٍ في النظم الغذائية، مع مستويات قصوى من سوء التغذية والجوع. ازدادَ حاليًا عدد الأشخاص الذين يُعانون من نقص التغذية بنحو 60 مليون شخص مقارنةً مع العام 2014، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد عدد النزاعات.

طوال سنوات عديدة، تحركت المنظمات الشعبية في المناطق التي تشهد نزاعات للتركيز على هذه القضية الحيوية حيث انشأت مجموعة العمل الدولية المعنية بالنزاع بمبادرة من ممثلين عن مجتمعات تعيش هذه الأوضاع. وفي العام 2012، تبنّت لجنة الأمن الغذائي العالمي هذه الأولوية وأعتبر انتصارا لآلية المجتمع المدني ومجموعة العمل المعنية بالأزمات الممتدة التي لعبت دورًا محوريًا في الصيغة النهائية لإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة.

يُعتبر الإطار فريدًا من حيث تركيزه على معالجة ومنع الأسباب الكامنة وراء الأزمات الممتدة، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. تستند هذه الوثيقة إلى إطار حقوق الإنسان والقانون الإنساني يعتبر أساسيًا لتحقيق هذه الأهداف ولضمان المساءلة والتعويض للمتضررين من الأزمات. وعلى نفس القدر من الأهمية، يعترف إطار العمل بأنّ بناء القدرة على "الصمود" resilience building يجب أن يُعزّز قدرة الشعوب على منع وقوع الأزمات، وليس مجرد التأهب لها أو استيعابها أو التكيف معها، بل ينبغي دعمها للحؤول دون تكرارها وتحقيق التعافي والسيادة الغذائية للمجتمعات..

أعدّ إطار العمل قبل نشوء الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام (المعروف أيضًا بـ"نهج الترابط الثلاثي") في المنصّات السياسية الأخرى. إلا أن الترابط الثلاثي غير واضح في معالجته للأسباب الجذرية للأزمات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا يزال إطار العمل حول الأزمات الممتدة يحتفظ بميزةٍ مهمة من خلال توجيهاته الصريحة حول كيفية تحقيق الاتساق بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام.

يجب أن تسعى لجنة الأمن الغذائي العالمي بالشراكة مع المنصات السياسية الأخرى الى توظيف إطار العمل حول الأزمات الممتدة كأساس لمناقشة وتحديد الاستجابات الشاملة والمتسقة لحل النزاعات وبناء السلام العادل المستدام.

لا بدّ من تحديد "ركيزة السلام" بحيث لا يقتصر تعريف السلام على الاستقرار على المدى القصير أو غياب العنف، وينبغي تصميم جهود بناء السلام لدعم حقوق الشعوب المتضررة من الأزمات، بما في ذلك الحقّ في العدالة. فمن شأن ذلك أن يضمن استمراريته وقدرته على تحقيق المصالحة الحقيقية والتماسك الاجتماعي والتنمية.

بالرغم من ضرورة هذا الإطار ومرور ٥ سنوات على اقراره الا انه لم يُنفذ بالشكل الفعال. قام فريق متميز من مجموعتي العمل المعنيتين بالأزمات الممتدة والمراقبة في آلية المجتمع المدني بتفصيل التحديات التي تواجه تطبيق هذا الاطار وقدم توصيات استراتيجية رئيسية في تقرير مستقل يمكن الوصول اليه عبر منصة آلية المجتمع المدني.

من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا التقرير: أنه على الرغم من الجهود المبذولة من قِبَل منظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي حول إطار العمل، لا يوجد المام بالإطار بين مختلف الجهات الفاعلة. يجب أن تحرص لجنة الأمن الغذائي العالمي وأعضاؤها والمشاركون فيها على نشر إطار العمل والدعوة لاستخدامه بشكلٍ أكثر فعالية وشمولية.

علاوةً على ذلك، يفقد الإطار الى عملية ترجمة مبادئه إلى خطة تنفيذية.، حيث لم تُعقد مناقشاتٍ كافية بين الجهات الفاعلة المختلفة حول توزيع الأدوار والمسؤوليات وعمليات التعاون وهيكليات التنسيق التي تركت المنظمات في حيرة حول كيفية موائمة دورها الكلاسيكي مع هذه المقاربة وخاصة في ترجمة البعد المعني بالسلام.

ينبغي أن تطرح المحادثات بين الجهات الفاعلة المتعددة المتعلقة بتطبيق إطار العمل أو غيره من الأطر المتشابهة الأسئلة التالية: هل يُتوقع من الجهات الفاعلة موائمة عملها بمبادئ إطار العمل فقط؛ أم توسيع نطاق مهامها وقدراتها لتغطي جوانب جديدة؛ أم ادماج منظمات متخصصة في الاستجابات للنزاعات؟ أم القيام بجميع هذه المهام بأبعاد متفاوتة للحرص بشكل مشترك على توفير استجابة متكاملة وشاملة؟

تشمل التوصيات الأساسية في التقرير ما يلي:

- زيادة نشر إطار العمل وتعزيز وصوله إلى الجهات والمنصات الاستراتيجية، عبر التمويل الكافي و بناء القدرات والمواد التكميلية والأبحاث التشاركية حول الممارسات الفضلى؛
- تحديد توزيع الأدوار وعمليات التعاون اللازمة من خلال حوار تشاركي عالي المستوى؛
- إنشاء وتعزيز منصات محلية ووطنية متعددة الجهات لضمان التوافق مع إطار العمل، وضمان إشراك المجتمعات المتضررة وكلّ من يعمل على معالجة الأسباب الجذرية؛
- تطوير منهجية تسمح برصد استخدام إطار العمل؛

- دعم منظّمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضرّرة في جهودها لتعزيز تنفيذ إطار العمل
- تشجيع الجهات الفاعلة على إجراء عمليات التقييم الذاتي للمواءمة، وتشكيل تضامن مع المجتمعات المتضرّرة.

تعاني منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا من نزاعات عبثية متعددة ومستمرة واحتلالات وحصرات تمنع أي تنمية حقيقية فيها كما في فلسطين واليمن وسوريا وليبيا والعراق ولبنان. وتؤكد الشبكة العربية للسيادة على الغذاء عدم موائمة الكثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية مع قيم ومبادئ الإطار، الأمر الذي أدى الى تدهور مستويات الأمن الغذائي في الإقليم.

تؤكد الشبكة على أهمية دعم النظم الغذائية المحلية التي تعزز السيادة الغذائية والعمل ضمن الأولويات الوطنية التي تنتج عن عملية تشاورية تشاركية وعدم استخدام الغذاء كسلاح ضد الشعوب وعلى أهمية انشاء منصات محلية مستقلة لدفع التصالح و اشراك المجتمعات المتأثرة بها وعلى أهمية انهاء حالات الاحتلال وإعطاء الشعوب حقوقهم الأساسية والتي من دونها لن يكون هناك سلاما عادلا أو وتنمية حقيقية لأي من سكان المنطقة.

فلسطين، موطني يعاني من عقودٍ من الاحتلال والفصل العنصري والنزوح ومصادرة الأراضي والمياه وقلع الأشجار والتدمير البيئي، إضافةً إلى الحصار. وأسفر ذلك عن تدمير النظم الغذائية والزراعية حيث يعاني اليوم حوالي 33% من الشعب الفلسطيني، و70% من سكان قطاع غزة، حالة انعدام الأمن الغذائي.

إنّ الفلسطينيين يُمنعون باستمرار من الوصول إلى مواردهم. ففي الضفّة الغربية، 42% من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة الاحتلال و يضاف عليه ما يصادره جدار الفصل العنصري وتقدر ب 8.5%. والأمر نفسه في غزة، حيث أعلنت إسرائيل أنّ 30% من أراضيها الخصبة هي "منطقة عازلة" عسكرية، يُطلق النار فيها على المزارعين وعلى صيادي الأسماك خلال استعمالهم لمياههم الإقليمية المضمونة لهم قانونيًا. تفرض إسرائيل حصارًا على غزة منذ 13 عامًا، وتُقيّد من خلاله استيراد المُدخّلات الغذائية والزراعية. حيث يعتمد 82% من اللاجئين في غزة، على المساعدات الغذائية من الأثروا منفردةً.

وختامًا تُدرك المجتمعات المتضرّرة من الأزمات الممتدّة أنّ الخطط التنفيذية والالتزامات والقوانين لا تُحدث أيّ أثر حقيقي لتغيير الاوضاع إذا لم تترافق مع ضغوط واسعة ومُنظّمة ومستمرّة لحشد الإرادة السياسية. لنبدأ بها.

تمنياتنا وتحياتنا لكم

الية المجتمع المدني
الشبكة العربية للسيادة على الغذاء
منتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية